إقتصاد

وزير الاقتصاد والتجارة:
السلة الغذائية موجودة وأسعارها تراجعت

السلة الغذائية المدعومة اتت متأخرة جدا، بعدما حصل تفلت سعر صرف الدولار تجاه الليرة على القدرة الشرائية للمواطن. فهل هذه السلة هي الحل لاسترجاع هذه القدرة قوتها، ام ان الحل هو في استعادة بعض من قوة الليرة، واتخاذ السلطة السياسية قبل السلطة النقدية قرار القضاء على السوق السوداء؟

وزير الاقتصاد والتجارة راوول نعمة.

كيف يمكن صرافا لا يزال غير مرئي التحكم بالليرة والقبض على المخزون من الدولارات الاميركية، من دون المصارف والمصرف المركزي؟ تساؤلات او اسئلة يطرحها المواطن برسم السلطة السياسية.
نعم، السلة الغذائية ليست الحل الوحيد لحماية مصلحة المستهلك، كما القوانين الجديدة والقائمة، لأن المتطلبات المعيشية والحياتية للمواطن، سواء كان مستهلكا او صاحب عمل حرفي او موزع خدمات بديلة مثل المولد الكهربائي والمياه والانترنت وقطع الغيار وغيرها، ترغم هؤلاء على الوقوع يوميا في مطبات السوق السوداء، التي تحدد من دون اي مسوغ مشروع وفي شكل غير مباشر كلفة الخدمة على الحرفي وموزع الخدمة والمستهلك. من هنا، التعمية على اصل الازمة لم تعد جائزة، والمواطن ينتظر اجوبة عن اسئلته تتلخص بقرار سياسي يقضي على المتحكمين بضرب الليرة والاقتصاد. لم ينكر وزير الاقتصاد والتجارة راوول نعمة في حديثه الى "الامن العام" ان المواطن "لا يشعر بالحماية لأن قدرته الشرائية انخفضت، ولأن السلع التي كان يشتريها بعشرة الاف ليرة ارتفعت الى 20 الفا يقول "اوف"، علما ان سعر الدولار ارتفع من 1500 ليرة الى اكثر من 8 الاف ليرة". واقر ايضا ان المستوردين يلجأون الى السوق السوداء للحصول على الدولار المفقود الان في المصارف، علما ان الصرافين لا يلبون حاجة المستوردين"، فهل يجوز هذا الاقرار؟

■ يعيش المواطن اللبناني اليوم حالات من الاضطراب الدائم لجهة تأمين سلته الغذائية التي تتغير اسعارها كل يوم، بل كل ساعة. ما هو تقديركم لنسبة ارتفاع الاسعار حاليا؟
□ اظهرت الاحصاءات الاخيرة لوزارة الاقتصاد، ان نسبة ارتفاع الاسعار وصلت الى 65 في المئة، في حين اشارت احصاءات جمعية حماية المستهلك الى زيادة نسبتها 78 في المئة، وفقا لنوع السلع التي توضع في السلة ونوعيتها، مع ذلك يمكن ان اعتمد نسبة الـ 78 في المئة. ما نعنيه ان الوضع الذي نشهده اليوم يعود الى سوء الادارة المالية والادارية والسياسية على مدى نحو 30 سنة، والمشاكل المتراكمة التي ادت الى ما نحن عليه، في زيادة مستمرة. والمشكلة ان اخطاء الماضي كانت توضع دائما تحت السجادة.

■ ماذا تقصد بالمشكلة تحديدا؟
□ هي المشكلة الاقتصادية والمالية والاجتماعية، اذ عندما تتراكم المشاكل ويتم التغاضي عنها، فهي ستنفجر في اي لحظة.

■ انفجرت الازمة اليوم، كيف ستعالج اثارها الحارقة؟
□ من الصعب المعالجة قبل تنظيف اثار الانفجار.

■ هل تعتقد ان وزارة الاقتصاد فشلت في حماية المستهلك من التفلت الحاصل في رفع الاسعار بنسب تفوق الزيادة في سعر صرف الدولار؟
□ لا اوافق على هذا الطرح. صحيح ان عدد المراقبين محدود، لكن المراقبة كانت تتم يوميا. بحسب واقع تطور الاسعار اليوم، واستنادا الى سعر الدولار ارتفاعا وهبوطا، وعلى الرغم من جائحة كورونا، قمنا بالعمل المطلوب لمراقبة كل القطاعات التجارية حتى محطات البنزين. لقد خاطر مراقبو الاقتصاد بصحتهم للحفاظ على حماية المستهلك، وهذا لا يحدث في بلدان اخرى. هذا، من دون ان ننسى مواكبة رجال قوى الامن للمراقبين.

■ كيف تحدد مهمات هؤلاء المراقبين، وما هي النتائج التي ظهرت قياسا بحجم التضحيات التي تتحدث عنها؟
□ قاموا بمراقبة الاسعار والجودة، وسطروا محاضر الضبط في حق المخالفين. هناك مَن سجنوا ومَن وضعت اختام الشمع الاحمر على مؤسساتهم.

■ هل تعتقد ان قيمة محاضر الضبط هي في حجم الجرم الذي كان يرتكب؟
□ هي في حجم الجرم، لكن الطريقة المعتمدة في الذهاب الى القضاء لاصدار الحكم يفقد المحضر قيمته وفعاليته. فاذا لم يشعر المخالف بالوجع في اللحظة ذاتها، لن يشعر به بعد مضي سنتين او ثلاثة على اصدار الحكم. لذلك يخول القانون الجديد الذي وضع لحماية المستهلك، المراقبين فرض غرامة فورية على المخالف دفعها.

■ متى ينجز هذا القانون؟
□ القانون موجود اليوم في وزارة المال لدرسه، ليحال بعدها على مجلس الوزراء لاقراره.

■ يعني يجب ان ننتظر سنة اخرى؟
□ ابدا. لقد وضع على سكة الخط العسكري، واتمنى ان يرفع خلال ثلاثة اسابيع الى مجلس الوزراء.

■ تحدثت عن مراقبة كل السلع للتأكد من جودتها. فهل هذه الجودة تناسب الاسعار التي ارتفعت الى مستويات مخيفة، وهي لم تعد بالجودة ذاتها التي كانت لسلع فقدت اليوم من الاسواق؟
□ يجب ان تكون الجودة وفق المواصفات التي تحددها "ليبنور"، ويجب ان تتطابق ايضا مع المواصفات المدرجة في كل سلعة. نحن نتأكد من كل النقاط الواردة، وعند المخالفة تتخذ الاجراءات الرادعة، وتصادر ايضا السلع المنتهية الصلاحية وتتلف. اتخذت اجراءات في حق المخالفين من صناعيين وتجار بعد التأكد من وجود سلع مغشوشة وغيرها. موضوع الجودة نشدد عليه ونتابعه. ◄

مقال

الصندوق السيادي خطوة جيّدة وعلامات إستفهام حول اللجنة

خطا رئيس الجمهورية ميشال عون اول خطوة نحو الصندوق السيادي لادارة اصول الدولة، وهي خطوة جيدة جدا، وان ادرجها البعض ضمن جدول السباق في رحلة الالف ميل بين خطة الحكومة وبين ما طرحته جميعة المصارف ايضا ضمن خطتها الانقاذية.
قبل ان يتم تحديد الاصول التي سيتضمنها الصندوق، تم تعيين اعضاء اللجنة التي ستتولى درس المشروع، وهم: النائب ميشال ضاهر، الوزير السابق منصور بطيش، عادل ساطل، دان قزي، جان رياشي، ايمن حداد، جمال صغير.
تشير تسمية الصندوق بوضوح الى اهميته، فهو صندوق الثروة السيادية، وهذه امانة في "رقبة" المسؤولين المعنيين، على ما يقوله الدكتور جو سروع، يجب تثميرها في نمو لبنان وتنميته، في حاضره ومستقبله ورفاهية شعوبه، على اسس مستدامة وثابتة من خلال بناء وتوفير حماية اجتماعية. وكذلك توزيع نسبة نقدية من الارباح التي من الممكن ان تحققها ادارة هذه الثروات. هنا مكمن النجاح في تحقيق الاهداف المرجوة، او لا سمح الله "مكمن" التفريط بالامانة. يعتبر الصندوق السيادي من اكثر المؤسسات تطلبا للادارة الكفية والامينة والشفافة والرشيدة والمنضبطة والقدوة. من هذا المنطلق، يجب ان ترتكز على هيكلية ادارية مترابطة تراعي تفريق الواجباتٍ وفصل المهمات. يترأسها رئيس مجلس ادارة يملك خبرة عالية وسجل اداء متميز، نوعا وكماً، وتضم اعضاء يمتلكون خبرات مالية وادارية. وتتألف من هيكلية ادارية تشمل جميع الاقسام العملية والعملانية، على سبيل المثال: قسم الخزينة، التدقيق، الامتثال، ادارة الموارد البشرية، المحاسبة والتدقيق المالي، العلاقات الخارجية وادارة الاصول... المهم ان تعمل هذه الهيكلية في اطار فريق عمل متكامل، يملك الكفايات وعالي الانتاجية، من اجل توفير الامن والامان لسياسة استثمار تحدد القابلية على تقبل مخاطر الاستثمار والقطاعات المستقدمة. على ان تدعم هذه السياسة خطة مفصلة متكاملة قابلة للتنفيذ، وقادرة على تحقيق الاهداف المرجوة. وتعتبر مثابة لمحة موجزة عن الهيكلية المطلوبة والمؤهلات والمواصفات الادارية والمالية والاخلاقية للموارد البشرية بكل فئاتها، للقيام باداء جيد وسليم ومنتج، كماً ونوعا. من حيث المبدأ، ان قرار انشاء صندوق سيادي هو قرار في الاتجاه الصحيح، كون هذا الصندوق بحكم انكشافه على الاستثمار، يستدعي عددا من الافصاحات المالية التي تعزز الشفافية، لاسيما في لبنان حيث الفساد والهدر باتا راسخين واصبحا ثقافة متجذرة. فاذا لم يحصن هذا الصندوق بالقدر الكافي من الاستقلالية المعززة بالاساليب والسبل المتقدمة التي تحكم عمل مثل هذه الصناديق، وكذلك بالنظم والقوانين المحلية والدولية، فهو لن يحقق اهدافه. ويرى خبراء ان على اللجنة التي شكلت لاستحداث الصندوق السيادي ان تقوم بالجهد الكافي، وتعمل تاليا على تطوير دراسة جدوى مستفيضة هدفها تحديد مصادر ثروته والقيمة المرتقبة منها، وامتدادها الزمني وديمومتها. وعليها ايضا تحديد مؤهلات العناصر والكفايات البشرية الضرورية. اضافة الى الامور اللوجستية اللازمة لاطلاق هذا الصندوق وتحديد انطلاقته الرأسمالية، وتطور التدفق الرأسمالي على امتداد السنوات الخمس الاولى من انشائه، مع تقدير العائد الصافي المرتقب على الرأسمال. علما ان من الممكن ان لا ينحصر نشاط صندوق ثروة لبنان السيادية في الثروة الطبيعية، بل يتعداها الى تضمين اي عائدات ناتجة، جزئية او كاملة، لأي من الاصول الرأسمالية للبلد. اذ من المفترض ان يختزن الصندوق خبرات مالية وادارية تسمح بانجاز دراسات الخصخصة المطلوبة وتقييمها، والمفاوضة عليها علميا وعمليا، لما فيه المصلحة العليا للبلد.
فهل ستتمكن هذه اللجنة من القيام بالدور المطلوب؟
المستقبل كفيل باظهار هذه القدرة.

عصام شلهوب

إقتصاد

■ لا يلمس المواطن جدية في هذه الملاحقة خصوصا لجهة الاسعار، ويبدو ان الوزارة مقصرة في ملاحقة هذا الامر. اذ تقفز الاسعار في شكل جنوني ويرفع اصحاب مراكز البيع اسعار السلع والمواد الغذائية كأنهم هم السوق السوداء، وتتحرك وزارة الاقتصاد ببطء، ولا يشعر المواطن بأنها تحميه، لماذا؟

□ لا يشعر بهذه الحماية، لأن قدرته الشرائية انخفضت، ولأن السلع التي كان يشتريها بعشرة الاف ليرة ارتفعت الى 20 الفا يقول "اوف"، علما ان سعر الدولار ارتفع من 1500 ليرة الى اكثر من 8 الاف ليرة.

■ هذا في السوق السوداء وليس في السوق الرسمية؟

□ طبعا، لأن المستوردين يلجأون الى السوق السوداء للحصول على الدولار.

■ لماذا؟

□ الدولار مفقود الان في المصارف، والصرافون لا يلبون حاجة المستوردين، لذلك هم مجبرون على الذهاب الى السوق السوداء.

■ لكن اقررتم سلة غذائية مدعومة من مصرف لبنان، فهل لا يزال العمل فيها ساريا، ام انها انفختت وتفرق حال الاسعار؟

□ السلة الغذائية لا تزال موجودة، وتراجعت اسعار المواد التي تحتويها في شكل لافت. مثلا انخفض سعر الارز المصري من 20 الف ليرة الى اقل من 10 الاف، وكذلك السكر. كل اسعار السلع المستوردة ضمن السلة تراجعت في شكل متفاوت، من 35 في المئة وصولا الى 50 في المئة.

■ هل ستسلك آلية تزويد المستوردين العملة الصعبة عبر المصارف بسعر 3800 ليرة للدولار طريقها الى التنفيذ لاعادة الاستيراد الى دورانه ولتأمين سلع باسعار مقبولة؟

□ آلية مصرف لبنان ستطبق في المصارف وعلى سعر 3900 ليرة للدولار، وهي تشمل سلة من سلع كثيرة ربما تصل الى 200، وابرزها القمح والمشتقات النفطية والدواء اضافة الى السلع الغذائية. انا على يقين ان اسعار هذه السلع ستبقى ثابتة ولن تتأثر بسعر الدولار، خصوصا وان المراقبين يقارنون بين فواتير الشراء وعملية البيع وكيفية التسعير. كل من يسعر وفق السوق السوداء، سينظم في حقه محضر ضبط. لا بد من الاشارة الى ان جزءا من كلفة المعيشة لا يزال يدفع بالليرة اللبنانية، مثل الاجور والكهرباء ورسوم الهاتف والضرائب والرسوم، فضلا عن اسعار البنزين والمازوت، فكل عناصر هذه الكلفة لا تزال على سعر 1500 ليرة للدولار، علما ان 85 في المئة من السلع مستوردة بما فيها المواد الاولية للصناعة المحلية.

■ الا يلجأ التجار الى اعتماد لعبة الاورو والدولار مثلا؟

□ المراقبة شديدة لهذه الناحية ودقيقة جدا، ولا يمكن ان يتلاعب المستوردون بهذا الامر.

■ بعد اعتماد آلية التسعير وتطبيقها على نحو 200 سلعة او اكثر، مَن يضمن تراجع اسعارها بعدما كانت سعرت وفق دولار السوق السوداء الذي وصل الى نحو 10 الاف ليرة؟

□ من خلال المراقبين الذين يقارنون بين الاسعار، اضافة الى الحصول على لوائح السلع التي تسلمها التجار من المستوردين، وتتضمن كل المعلومات وملاحقة مراكز البيع من سوبرماركات ومحلات ومراكز بيع، للتأكد من انها تباع وفق الاسعار المحددة. هذه المعلومات تتسلمها قوى الامن ايضا. هناك محاضر ضبط، وتوقيف ومنع المستورد المخالف من الاستيراد.

■ الا تعتبر ان كل هذه الاجراءات المتخذة هي هروب الى الامام، فيما المطلوب اتخاذ القرار الحاسم لبدء تنفيذ الاصلاحات التي يصر عليها صندوق النقد ومؤتمر سيدر، من دون ان ننسى مسؤوليتنا تجاه هذا الامر؟

□ يجب ان تنفذ الاصلاحات في اسرع وقت ممكن، من دون ان ننتظر احدا. ان الاتفاق مع صندوق النقد يحتاج الى وقت طويل، لذا يجب العمل على الاصلاحات فورا. فوزارة الاقتصاد مثلا، بدأت ومنذ فترة اعداد مشاريع قوانين، ابرزها قانون حماية المستهلك الذي اصبح جاهزا، وقانون المنافسة الذي هو من افضل القوانين في العالم وجريء جدا، وسيبصر النور قريبا جدا. علما ان كل القوانين المتعلقة بالاصلاحات موجودة في مجلس النواب، ومن اهمها استقلالية القضاء الذي ينتظر موافقة مجلس النواب عليه. هناك قانون الشراء، وكل هذه القوانين مطلوبة من سيدر وصندوق النقد وغيرها.

■ ماذا عن قانون الوكالات الحصرية؟

□ سيندرج الغاء الوكالات الحصرية ضمن القانون، وتوجد ايضا هيئة مراقبة الاسواق والاحتكار، علما ان هذه المواضيع قد لا يرحب بها كثر.

■ بالنسبة الى قطاع التأمين، على اي اساس رست بوالص التأمين؟ وهل اعتمدت الليرة في تسديد الاقساط؟

□ اجتمعت مع اصحاب شركات التأمين، وطلبت منهم تسهيل شروط عقود التأمين والتزام الشفافية في بنودها حفاظا على مصلحة الجميع. كنت انتظر منهم مبادرة اطلاعي على الاجراءات التي سيتخذونها، خصوصا اننا كسلطة وصاية لا يمكننا فرض اي اجراء. لكن شفافية العقود مهمة جدا حتى يعرف المؤمّن واجباته وحقوقه، وكيف سيتم التعامل حاليا ولاحقا وحتى سابقا، بالدولار ام بالليرة وفق نصوص عقود صريحة وشفافة. تركت الحرية للشركات في تحرير بوالصها، اما بالدولار او بالليرة شرط اعتماد قاعدة واحدة، اما الدفع والقبض بالدولار واما بالليرة اللبنانية، وعدم اعتماد عملتين، وذلك وفق ما يوافق عليه المؤمّن.

■ كيف ستعالج اسعار قطع الغيار، اذ تتزايد الشكاوى من ارتفاع اسعارها في شكل جنوني، سواء بالنسبة الى شركات التأمين او اصحاب السيارات العمومية او المواطن؟

□ ستتم معالجتها، علما ان اهتمامنا اليوم ينصب على السلع الغذائية، ولم تردنا شكاوى تتعلق بموضوع قطع غيار السيارات. سأولي هذا الموضوع الاهتمام.

ع. ش